القطاع النفطي في العراق بين الواقع الحالي والافاق المستقبلية

م.م حيدر حسين عذافة
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة المثنى

م. م. قحطان لفتة عطية
المعهد التقني/ كربلاء

المستخلص:

يؤدي القطاع النفطي ممثلا بإيراداته من الصادرات النفطية دورا مهما في مختلف النشاطات الاقتصادية في العراق، ويعد عاملا اساسيا ومؤثرا في الدخل القومي وتوزيعه ومساهمته في تحديد الاستثمارات ومن ثم تحديد اتجاهات التنمية . فضلاً عن ذلك أن الصادرات النفطية تؤدي دوراً فاعلاً في هيكل التجارة الخارجية وتأثيرها الواضح في الميزان التجاري وميزان المدفوعات عن طريق الحساب الجاري .

يصنف المتخصصون حقول النفط العراقية في المرتبةِ الأولى نسبة لحقول النفط العالمية، من حيث انخفاض تكلفة الإنتاج لوجود الخام على مقربة من السطح وعدم وجود عقبات جيولوجية، والتي تعد من الخصائص المشجعة للاستثمار في هذا القطاع، إلا أن الواقع يشير عكس ذلك إذ يمتلك العراق٧٣ حقلا نفطيا لا يُستغل منها بشكل كامل سوى ١٥ حقلا وهو ما يعادل نسبة ١٤% على الرغم من تلك الإمكانيات النفطية الكبرى تبدو الطاقة النفطية في العراق معطلة وقاصرة وهو اليوم بأمس الحاجة الى زيادة الاستثمار من أجل زيادة في حجم الانتاج لكي يتناسب مع ما يمتلكه من احتياطيات نفطية ضخمة.

Abstract

Oil sector in Iraq between the current reality and future prospects

The oil sector leads representatives Baaradath from oil exports play an important role in various economic activities in Iraq, and is a key factor and influential role in the national income and its distribution and its contribution in determining the investment and then to identify development trends. In addition, the oil exports an active role in the structure of foreign trade and its influence in the trade balance and the balance of payments current account through.

Classified specialists Iraqi oil fields in the first place from the fields of global oil, in terms of lower production costs because of rough close to the surface and there are no obstacles geological, and that is one of the characteristics of encouraging investment in this sector, but the reality is the opposite, as Iraq has 73 oil fields not exploit them fully only 15 field which is equivalent to 14%, although that potential major oil looks Iraq's oil energy code and limited the day desperately need to increase investment in order to increase the volume of production in order to commensurate with the attributes of the huge oil reserves.

المقدمة:

لاشك أن الحديث عن النفط يحظى باهتمام العالم ككل، سواء كان منه العالم المتقدم أم العالم المتخلف، ألا أن المفارقة في هذا الاهتمام تكمن في أن هذه السلعة تمثل بالنسبة للدول المتقدمة المصدر الرئيس لتوفير الطاقة، أما بالنسبة للدول المتخلفة وبخاصة الدول المصدرة للنفط فإنها تمثل المصدر الرئيس لتوفير الموارد المالية وسد احتياجات نفقات الدولة.

أننا عندما نتحدث عن النفط في العراق فأننا نتحدث عن حاضر العراق ونتحدث عن مستقبل العراق ولا نغالي أذا قلنا أننا نتحدث عن خبز العراق، آذ لم يؤثر شئ في الأوضاع الاقتصادية في مثل ما أثر النفط فيها، فمنذ ظهوره إلى اليوم وهو محل نقاش وجدل بين المتخصصين والمفكرين، وما قانون النفط والغاز ألا تعبير صادق عن تلك الجدلية في كيفية التعامل مع هذا الثروة. يكتسب النفط أهمية كبيرة على المستوى الدولي، سواء على مستوى الدول المتقدمة ام على مستوى الدول المتخلفة، الا ان المفارقة في هذا الاهتمام هو ان النفط يمثل بالنسبة للدول المتقدمة المصدر الرئيس لتوفير الطاقة، اما بالنسبة للدول المتخلفة وخاصة الدول المنتجة والمصدرة للنفط فان الاخير يمثل المصدر الاوحد لسد نفقات واحتياجات الدولة.

لقد ورثنا صناعة نفطية توصف بانها صناعة متردية متهالكة، لا تنسجم مع حاجة ومتطلبات الاقتصاد العراقي، لذلك جاء هذا البحث ليعكس حقيقة هذا التردي والتراجع وليضع بعض التوصيات من اجل النهوض بهذا القطاع.

مشكلة البحث: ينطلق البحث من مشكلة مفادها (وجود فجوة كبيرة بين حجم الاحتياطي النفطي وحجم الانتاج الفعلي للنفط الخام بسبب سوء الادارة وتخلف طرق الانتاج)

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها (يمتلك العراق احتياطيات نفطية ضخمة لم يتم تطويرها لمصلحة الاقتصاد العراقي، وهناك أكثر من سبب يدعو للإسراع في تطوير هذه الثروة، وتحقيق معدلات عالية لموارد النفط من أجل تنمية الاقتصاد الوطني.

هدف البحث :

١ - تقدير دالة إنتاج النفط الخام وفق نموذج التأخر الزمني (koyck).
٢ - اجراء استشراف مستقبلي لإنتاج النفط الخام في العراق للمدة (2011-2020)

هيكلية البحث:

تضمنت هيكلية البحث ثلاثة مباحث رئيسة تشكل المادة الأساس للبحث، حيث تناول المبحث الأول واقع قطاع النفط في العراق، إذ تم تناول جولات التراخيص لأنها تمثل الحدث الابرز في هذا القطاع، والعوامل المحددة لإنتاج النفط الخام. فيما تناول المبحث الثاني واقع القطاع النفطي العراقي نسبة الى أوابك من خلال محاور ثلاث هي الانتاج وحجم الاحتياطيات النفطية والصادرات أما المبحث الثالث خصص لقياس وتحليل دالة إنتاج النفط الخام للمدة (1990-2010) وتضمن نتائج تقدير وتحليل دالة إنتاج النفط الخام وفق أنموذج التأخر الزمني (koyck) في حين تم إجراء استشراف مستقبلي لإنتاج النفط الخام في العراق للمدة (2011-2020) . خُتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بمعالجة مشكلة البحث.

المبحث الأول/ واقع قطاع النفط في العراق

أولاً: نظرة حول جولات التراخيص

جاءت جولات التراخيص – التي دعت لها وزارة النفط – كونها الجهة المسئولة عن أسلوب أو كيفية التعامل مع الثروة النفطية، لقد قامت الوزارة بجهد كبير – وبكل المقاييس- في هذا الجانب وبالتعاون مع الشركات الاستشارية، سواء في تحضير وثائق وتقييم الشركات العالمية لغرض دراسة صلاحيتها للمشاركة، او المناقشات التي تمت معها خلال الاعوام (2007-2010) والتي انتهت بتوقيع العقود، والمصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء في اواخر 2009 واوائل 2010 (الامير، ٢٠١٢: ١٩٠). ونتيجة لقناعة الوزارة بان الجهد الوطني غير قادر لرفع مستويات الإنتاج أكثر من 2 مليون ب/ي (ب/ي رمز يشير إلى برميل لكل يوم). لذا أصبح لزاماً عليها أن تعمل على خلق شراكة بينها وبين شركات النفط العالمية ضمن ضوابط واطر معينة، إذ تشير المؤشرات الظاهرة إلى أنها عقود يمكن أن تجير لصالح وزارة النفط من حيث الاتفاق على معدلات مرتفعة للإنتاج والوصول به إلى الذروة (نقطة الانكسار) خلال السنوات القليلة القادمة وكذلك الحصول على التقنية الحديثة والخبرات الدولية المحروم منها الكادر الفني خلال العقود السابقة في كيفية التعامل مع الحقول النفطية التي أصابها الضرر الكبير جراء ممارسة سياسات نفطية خاطئة تعتمد على مبدأ الانتاج الواسع (Mass Production) دون الاخذ بنظر الاعتبار الجوانب الفنية، مما الحق أضرارا كبيرة بالحقول النفطية.

تمثل جولات التراخيص منعطفاً مهماً في الصناعة النفطية العراقية بعدما أصابها الضمور ومن المتوقع بلوغ حجم الإنتاج خلال السنوات القليلة القادمة إلى 10 م/ي وهي سابقة لم تشهدها الصناعة النفطية من قبل، إذ بلغ أعلى مستوى للإنتاج 3.7 م/ي نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي، ولكن على الرغم من عدم توفر معلومات دقيقة عن طبيعة تلك العقود، ألا انه بشكل عام يمكن القول أنها جاءت منسجمة ومتناسبة مع حالة التلكؤ والتراجع في حجم الانتاج النفطي ومن دعوة إلى شراكة مع شركات النفط الدولية، ولكن كان من الافضل التأكيد على حقول النفط غير المنتجة يضاف لها حقول نفطية غير مستغلة (بكر) يمكن الاستفادة من الخبرات الدولية لرفع معدلات الإنتاج اليومية. والعمل على أنشاء شركة نفط وطنية تأخذ على عاتقها تطوير حقول النفط الكبيرة وذات الاحتياطي النفطي الضخم. وفيما يلي جدول يبين نتائج جولتي التراخيص الاولى والثانية وكما يلي:

جدول (١)
نتائج جولتي التراخيص الاولى والثانية (الف برميل/ يوم)

الجولة	الحقل	اجر الربح (دولار) عن كل برميل منتج	تاريخ نفاذ العقد	المدة (سنة)	الانتاج قبل العقد	انتاج الذروة	الشركة
الاولى	الرميلة	(٢)	٢٠٠٩/١٢/١٧	٧	1.066	2.850	شركة BP لها (٣٧%) الشركة الصينية لها (٣٨%) شركة تسويق النفط العراقية (٢٥%)
	الزبير	(٢)	٢٠١٠/٢/١٨	٧	182.755	1200	شركة ايطالية حصتها (٣٢,٨١) وشركة امريكية (٢٣,٤٤) وشركة كورية جنوبية (١٨,٧٥) والشريك الحكومي شركة نفط ميسان (٢٥%)
	غرب القرنة	(١,٩)	٢٠١٠/٣/١	٧	244	2325	شركة امريكية (٦٠%) شركة shell تملك (١٥%) الشريك الحكومي (٢٥%)
	نفط ميسان (اليزركان، فكة، وابو غراب)	(٢,٣)	٢٠١٠/١٢/٢	٧	88	450	شركة صينية حصتها (٦٣,٧٥%) شركة تركية لها (١١,٢٥%) شركة حكومية (٢٥%)

المجموع الكلي لإنتاج الحقول لسنة ٢٠١٦-٢٠١٧							٦٨٢٥
الجولة	الحقل	اجر الربح (دولار) عن كل برميل منتج	تاريخ نفاذ العقد	الانتاج قبل العقد	المدة (سنة)	انتاج الذروة	الشركة
الثانية	مجنون	1.39	1/3/2010	٤٩,٩	10	١٨٠٠	شركة شيل حصتها (٤٥%) شركة بتروناس كاريغالي الماليزية (٣٠%) والشريك الحكومي (٢٥%)
	الغراف	1.49	10/2/2010	غير متاح	13	٢٣٠	شركة بتروناس كاريغالي الماليزية (٤٥%) شركة جابكس اليابانية (٣٠%) الشريك الحكومي (٢٥%)
	بدرة	5.5	18/2/2010	غير متاح	17	١٧٠	شركة كازبروم الروسية (٣٠%) الشركة الكورية كوكاز (٢٢,٥%) والشركة الماليزية بتروناس (١٥%) والشركة التركية TPAO (٧,٥%) والشريك الحكومي (٢٥%)
	حلفاية	1.4	٢٠١٠/٣/١	٣,١	13	٥٣٥	الشركة الصينية بتروجاينا (٣٧,٥%) شركة بتروناس الماليزية (١٨,٧٥%) شركة توتال (١٨,٧٥%) الشريك الحكومي (٢٥%)
	القيارة	٥	/٢/١٨ ٢٠١٠	غير متاح	9	١٢٠	شركة سونانكول الانغولية (٧٥%) الشريك الحكومي (٢٥%)
	نجمة	٦	غير متاح	غير متاح	٩	١١٠	شركة سونانكول الانغولية (٧٥%) الشريك الحكومي (٢٥%)
	غرب القرنة	١,١٥	غير متاح	غير متاح	١٣سنة	١٨٠٠	شركة الروسية حصتها (٥٦,٢٥%) شركة ستاتويل النرويجية (١٨,٧٥%) الشريك الحكومي (٢٥%)
المجموع الكلي لجولة التراخيص الثاني						٤٧٦٥	
المجموع الكلي لجولتي التراخيص مضاف لها حقل الاحدب (٢٠٠)الف ب/ي وحقول كركوك (٣٥٠) الف ب/ي						١٢١٤٠	

الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على فؤاد قاسم الامير، الجديد في القضية النفطية، دار الغد، بغداد، ٢٠١٢، صفحات متعددة.

في الوقت الذي يحتاج فيه العراق إلى إيرادات لسد احتياجات الدولة المتزايدة فان تبني فكرة التوسع بالإنتاج النفطي يجب أن يسير باتجاه واحد نحو تطوير بنية ارتكازية تتناسب مع معدلات الإنتاج المتزايدة، لان الواقع يشير خلاف ذلك لعدم وجود مرونة في أمكانية تصدير مثل هكذا كمية من الإنتاج. يضاف إلى ذلك يجب الاهتمام بتنويع منافذ تصدير النفط وعدم الاقتصار على منافذ محددة يشكل مضيق هرمز نسبة 70% من صادرات العراق النفطية إلى الخارج مما يجعل الصناعة النفطية عرضة للتجاذب السياسي الإقليمي والعمل على تطوير الخط الاستراتيجي الناقل الممتد من الحقول الجنوبية والى تركيا وكذلك الاستفادة من خطوط النقل المارة عبر أراضي المملكة العربية السعودية وسوريا.

أن تشجيع شركات النفط المتخصصة على تطوير مكامن إضافية وتشجيع عمليات الاستكشاف في مكامن جديدة بعمق له اثر ايجابي على زيادة ثقل العراق داخل منظمة أوبك لان حصة التصدير للأعضاء تعتمد بشكل رئيس على الاحتياطي النفطي المؤكد* والذي يمثل الرصيد الحقيقي أو الثروة التي تمتلكها تلك الدول.

ثانياً- العوامل المحددة لإنتاج النفط في العراق

من المعروف في علم الاقتصاد ان عرض السلعة يتأثر بمجموعة من المتغيرات، تمثل عوامل محددة لها وبما ان النفط يعد من السلع الاقتصادية، فسوف نتناول أهم المحددات لعرض تلك السلعة وكما يأتي:

حجم احتياطي النفط الخام العراق...

يعد النشاط الاستكشافي عنصراً هاماً وأساسياً لتطوير صناعة النفط الخام فبدون إضافة احتياطيات جديدة لا يمكن إدامة معدلات الإنتاج وإطالة احدها وان الفرضية التي تنص على ان احتياطي النفط هو خزين معلوم وثابت ومتجانس ومتيسر بكلفة استخراج زهيدة هو افتراض خاطئ (الرابط Sheemapress.com/new). أذ تقدر الاوساط الامريكية الاحتياطيات المؤكدة بحدود (214) مليار برميل بالإضافة الى التقديرات للترسبات والمقدرة جميعاً بأكثر من (400) مليار برميل، واذا ما جرى اعتماد (75%) من هذا الاحتياطي، فان الاحتياطي الكلي المؤكد للنفط العراقي سيرتفع الى (275) مليار برميل، وبنسبة (21%) من الاحتياطي العالمي (المعموري والجميلي، ٢٠٠١: ٢٣٤).

* يحتل العراق المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية حسب تقارير وزارة النفط .

فضلا عن الأهمية الفائقة لسعر النفط في العراق تأتي من كونه ليس من بلدان الفائض النفطي التي تستطيع تعويض نقص الإيراد عند انخفاض الأسعار من ثرواتها المالية والسيادية وفي نفس الوقت هو أكثر البلدان اعتمادا على النفط في تمويل الإنفاق الحكومي والمدفوعات الخارجية لافتقار اقتصاده إلى قاعدة إنتاجية واسعة ومتنوعة وقصور نظامه الحرج يقتضي الإصرار على توسيع طاقة تصدير وإنتاج النفط الخام. بدائل النفط الخام وأسعارها ... إن الحصول على النفط من مصادر نفطية جديدة (المورد البديل) يعرف اقتصادياً بأنه: مصدر الطاقة المتوفر والممكن استعماله لإحلاله محل النفط الخام التقليدي عند وصول سعر هذا الأخير مستوى يفوق كلفة تطويره. او بتعبير أخر فانه يعني إحلال مصدر أخر محل المصدر الأصلي عند وصول سعر هذا الأخير إلى مستوى يفوق مستوى كلفة تطويره.

ان تكنولوجيا تطوير المورد البديل تبدأ بالعمل حالما يرتفع سعر السوق للنفط الخام إلى مستوى يصبح فيه كافيا لتغطية كلفة الاستخراج، وهذه الكلفة تشمل ربح رأس المال المستثمر في الإنتاج وعندما يرتفع سعر السوق الى هذا المستوى فان سعر النفط (او المورد الإنتاجي) يتوقف عن الارتفاع لان سعر المورد البديل يشكل سقفاً لسعر السوق للنفط الخام باختصار فان كلفة تطوير المورد البديل تصبح سقفاً لسعر السوق للنفط الخام كمورد إنتاجي (Rohert,1974:4).

ان تطور المورد البديل من الطاقة التي تستعمل مورداً غير ناضب كالشمس مثلا بحيث لا يوجد معه ريع الندرة (ريع الندرة للمورد الإنتاجي كالنفط مثلاً هو سعر النفط الخام مطروحاً منه كلفة الاستخراج وعندما تكون كلفة الاستخراج ضئيلة جداً بحيث يمكن اهمالها يكون الريع هو نفسه سعر النفط الخام ان ما حصلت عليه دول اوبك هو ريع اقتصادي لأنها تملك حقول نفطية منخفضة التكاليف وهذا الريع الاقتصادي هو ريع الندرة ويضاف له الريع التفاضلي مقارنة بما يحصل عليه منتجو النفط خارج اوبك)، يجعله ينمو تصاعدياً فان تكنولوجيا تطوير المورد البديل تبدأ بالعمل حالما يرتفع سعر السوق ليغطي كافة الاستخراج (كلفة التطوير) وبضمنها الربح على رأس المال المستثمر في المعدات الرأسمالية المستعملة في الإنتاج ، فيتوقف سعر السوق للمورد الإنتاجي (أو بدائله) عن الارتفاع (Harold,1961:291).

المرونات الكمية لأسعار النفط ...

ان المرونات السعرية للعرض والطلب على النفط ليس دالة ثابتة بمرونة ثابتة فمن الحقائق التي أثبتتها التجربة ان المرونات السعرية للعرض والطلب في الأجل الطويل أكثر مرونة منه في الأجل القصير، لان التكيف لتغيرات الأجل الطويل قد يستغرق عقداً من السنين وقد يصل إلى عقدين، ان الطلب في الاجل الطويل اكثر مرونة منه في الاجل القصير لأن التكيف لتغيرات الاجل الطويل قد تستغرق وقتاً أطول، ولذلك تستطيع اوبك ان تستثمر الزيادة للطلب في الاجل القصير وهو طلب غير مرن نسبياً لصالحها لفرض سعر أعلى ولكن سرعان ما يستجيب المستهلكون لهذه الزيادة في السعر ويعملون على زيادة العرض بـ : استعمال الخزين النفطي، أو بزيادة الانتاج من خارج اوبك، او بزيادة حصة البدائل في استهلاك الطاقة، او الاقتصاد في الاستهلاك الطاقة (السامرائي،١٩٩٩، ص٦).

إضافة إلى ذلك فان خبراء النفط يشيرون إلى ان النفط سوف يبقى المصدر الرئيس للطاقة لحوالي (100) سنة قادمة على الأرجح ينافسه الغاز الطبيعي بنسبة اقل، ففي الوقت الحاضر على الرغم من التقدم في التكنولوجيا فلا يتوقع ان يستبدل النفط بصورة كبيرة مع انواع الوقود المستعملة مثل الطاقة الضوئية للشمس والحرارة العليا ووقود الهيدروجين (لأن هذا يكلف أعباء توفير رؤوس الاموال لخلق هذا النمط التكنولوجي)، والنفط بصورة خاصة سيبقى حسب ما هو متوقع الوقود السائد في قطاع النقل اذ لا توجد في الوقت الحاضر أنواع بديلة قابلة للمنافسة اقتصادياً (سلمان وعبد الصاحب، ٢٠٠٧: ١٢١).

المبحث الثاني/تحليل واقع القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي

أولاً: الأهمية النسبية لإنتاج قطاع النفط في العراق في ضوء إنتاج اوابك.

يوصف الاقتصاد العراقي على انه نفطي في المقام الأول، إلا انه ليس المورد الوحيد كباقي أقطار دول الخليج العربي، والذي بدأت فيه الصناعة الاستخراجية منذ عام 1925. بدءً من حقول كركوك ليتولى الإنتاج في الحقول الأخرى بعد عامين من ذلك التاريخ ليتم تأميم الصناعة النفطية عام 1972 (كبة، ٢٠٠٤: ١٠)،عن طريق عملية تصاعدية إذ قامت الإدارة الحكومية بتكرير النفط عام 1952 وانتظرت الحكومة حتى عام 1964 لإنشاء شركة النفط الوطنية العراقية المستقلة للدخول في مختلف مراحل الصناعة بما في ذلك المبيعات الخارجية، ومن ثم الاستيلاء على عمليات التنقيب والإنتاج الى ان تم التوصل الى اتفاق مع الشركات الكبيرة شمل مسائل التعويض في عام 1973 (مجلة عالم النفط، ١٩٧٥: ٢٢).

مما أدى الى سيطرة الدولة على هذا المورد الهام ومن ثم زيادة الإنتاج وهذا ما تعكسه الزيادة الحاصلة في عام 1973 إذ بلغت تلك الزيادة ما مقداره (706419 ب/ي) عن عام 1972، وما إن حل عقد التسعينيات من القرن الماضي حتى دخلت مرحلة جديدة ، بعد ان غزا العراق الكويت وتعرض منشآته النفطية آنذاك إثناء حرب الخليج الثانية في كانون الثاني (يناير) من عام 1991 لدمار شامل بلغ في بعض المنشآت حوالي 100% وفرض الأمم المتحدة حصاراً شاملاً على العراق منذ آب 1991 استمر بعدها لمدة 13 سنة الى حين الحرب على العراق في اذار (مارس) 2003 (الجلبي، ٢٠٠٥: ١٢).

إذ امتازت تلك المدة ولغاية 1996 بانخفاض شديد في الإنتاج والإيرادات النفطية لم يشهدها العراق في أي مرحلة من مراحل الدراسة، ليشكل ما نسبته (4.34%) من إنتاج اوابك عام 1994 وبمعدل نمو سنوي مركب مقداره (5.3%-) لإنتاج العراق إثناء المدة 1990-1994 وبمتوسط أهمية بلغت (865.6). في حين شهدت المدة (1995-1999) ارتفاع إنتاج النفط الخام في العراق ليشكل ما نسبته (13.79%) من إنتاج اوابك عام 1999 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (15.5%) ومتوسط أهمية نسبية مقدارها (1513.8). وسبب ذلك يعزى إلى ارتفاع معدل إنتاج وتصدير النفط الخام على إثر مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء).

بعد سقوط النظام عام 2003 كانت التوقعات تشير الى احتمال حدوث زيادة في الإنتاج تتراوح بين (4-3) مليون برميل يوميا بحلول عام 2006 (الربيعي، بحث منشور عن الانترنيت). الا ان مثل هذه الزيادة في الإنتاج لم تحصل فقد سجل عام 2008 ارتفاع معدلات إنتاج النفط الخام ليشكل ما نسبته (10.26) من إنتاج اوابك وبمتوسط بلغ (2116.5) وبمعدل نمو مركب (٥,٣٧) للمدة (2005-2010) والذي يتضح من خلال جدول (٢).

جدول (٢)

المساهمة النسبية لإنتاج النفط الخام في العرق بالنسبة لإنتاج اوابك*

الأهمية النسبية لاحتياطي قطاع النفط في العراق في ضوء احتياطي اوابك للمدة (1990-2010)

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير الإحصائي السنوي، للسنوات (1997-2011)

السنة	انتاج النفط الخام في العراق	انتاج النفط الخام في دول(اوابك)	نسبة مساهمة انتاج النفط الخام في العراق بالنسبة لدول (اوابك) % (1)	متوسط أنتاج النفط الخام في العراق خلال ٥ سنوات (2)	(*) معدل النمو المركب لإنتاج النفط الخام % (3)
1990	2114	15778	13.3984028	865.6	- 5.3
1991	279	15141	1.8426788		
1992	526	16359	3.2153555		
1993	660	16871	3.9120384		
1994	749	17236	4.3455558		
1995	737	17236	4.2759341	1513.8	15.5
1996	726	17419	4.1678627		
1997	1384	18187	7.6098312		
1998	2181	19328	11.2841474		
1999	2541	18425	13.7910448		
2000	2700	19416	13.9060569	2172.44	- 5.07
2001	2600	19000	13.6842105		
2002	2127	17117	12.4262429		
2003	1328	18820	7.0563231		
2004	2107.2	20730.9	10.164537		
2005	1912.7	21285.9	8.9857605	2116.5	5.37
2006	1963.0	21648.8	9.0674772		
2007	1851.0	20855.0	8.8755694		
2008	2278.0	22189.1	10.2663019		
2009	2336.2	19650.1	11.8889980		
2010	2358.1	19773.5	11.9255569		

-العمود (1،2،3) من عمل الباحثان.

*احتساب معدل النمو المركب بموجب الصيغة الآتية $y=Ae^{rT}$ وبتحويلها الى الصيغة الخطية تصبح : $Lny=LnA+rt$ إذ تمثل(y) المتغير المراد حساب معدل نموه السنوي (A) الحد الثابت،(r) معدل النمو السنوي المركب (T) متغير الزمن، وللمزيد من التفاصيل راجع [Chiang,1984,pp.291-292].

* دول أوابك هي(الكويت، السعودية، ليبيا، الجزائر، البحرين، قطر، الامارات العربية المتحدة، العراق، سوريا، مصر، تونس)

بالرغم من وجود تباين حول حجم الاحتياطيات النفطية المثبتة والمحتملة في العراق، إذ احتل العراق المرتبة الرابعة للمدة من 1970 ولغاية 1987 إذ جاء ترتيبه بالنسبة لمنظمة الأقطار المصدرة للنفط اوبك بعد كل من، حسب الترتيب في الاحتياطي السعودية شغلت المرتبة الأولى وما زالت ثم الكويت ثم إيران اما بالنسبة للأقطار العربية فقد شغلت المرتبة الثالثة، ثم ليشغل الترتيب الثاني للأعوام (1987-2005) بعد السعودية ، ولاشك في ان هذه الأرقام ليست مستقرة وقد ارتفعت وهبطت في السنوات الأخيرة والذي يقدر حاليا بـ 143 مليار برميل اذ يعد ثاني دولة عربية بعد السعودية ويتوقع البعض ان يرتفع الاحتياطي في العراق ويتفوق على دول العالم بعد إكمال عمليات البحث والتنقيب في الأراضي التي لم تلق مسحا جيولوجيا كاملا (الربيعي، بحث منشور عن الانترنيت). ومما يجب الإشارة إليه الى ان التكنولوجيا وأسس التقييم وأساليب الحفر المعتمدة في تخمين حجم المخزون النفطي واحتياطيات العراق وحقوله تعتمد فقط على الأسس القديمة التي كانت متاحة إمام شركة النفط الوطنية العراقية. وقد تعذر الحصول على التكنولوجيا الحديثة منذ أوائل الثمانينيات ولحد الان لأسباب تعود الى الحروب والحصار والظروف المالية الصعبة التي مر بها العراق منذ تلك المدة ثم انحسار القدرات الفنية العراقية بسبب الهجرة وضعف التدريب وغير ذلك (الجلبي، ٢٠٠٥: ١٢٤-١٢٨)، والذي تحكمت فيه الى حد ما حاجة السوق الدولية المتمثلة بحاجة الدول الصناعية السبع في الدرجة الأولى ويلاحظ ان الدول الأكثر إنتاجاً للنفط يوميا هي الدول الأقل احتياطيا قياسا بالدول المنتجة للنفط وغير المستهلكة (نويهض،١٩٩٥: ٢٩-٣٤).على الرغم من انخفاض الأهمية النسبية للعراق من حيث حجم الإنتاج الفعلي. الا ان أهميته النسبية تزداد من خلال حجم الاحتياطيات من النفط الخام (الرميثي، عن الرابط www.siiroline.org) والتي تقدر احتياطاتها 143.1 مليار برميل وهو ما يعادل 20% من إجمالي احتياطي اوابك من النفط الخام والبالغ حوالي 698.9 مليار برميل والذي يتضح عن طريق جدول (٣).

جدول (٣)
المساهمة النسبية لاحتياطي قطاع النفط الخام في العراق بالنسبة لاحتياطي اوابك للمدة (1990-2010) (الف برميل/يومياً)

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير الإحصائي السنوي، للسنوات (1997-2011) العمود

السنة	احتياطي النفط الخام في العراق	احتياطي النفط الخام في دول اوابك	نسبة مساهمة احتياطي النفط الخام في العراق بالنسبة لدول اوابك% (1)	متوسط احتياطي النفط الخام في العراق خلال ٥ سنوات (2)	معدل النمو المركب لاحتياطي النفط الخام في العراق % (3)
1990	100.0	619.7	16.1368404	102.4	0.984
1991	100.0	619.7	16.1368404		
1992	100.0	620.8	16.1082474		
1993	100.0	621.5	16.0901046		
1994	112.0	633.9	17.668402		
1995	112.0	634.6	17.6489127	112.3	0.058
1996	112.0	634.0	17.6656151		
1997	112.5	634.2	17.7388836		
1998	112.5	634.0	17.7444795		
1999	112.5	621.9	18.089725		
2000	112.5	636.7	17.669232	114.5	0.191
2001	115.0	644.3	17.8488282		
2002	115.0	644.3	17.8488282		
2003	115.0	644.2	17.8515989		
2004	115.0	651.6	17.6488643		
2005	115.0	654.6	17.5679804	119.7	5.617
2006	115.0	654.7	17.5652971		
2007	115.0	656.0	17.5304878		
2008	115.0	658.6	17.4612815		
2009	115.0	670.1	17.1616176		
2010	143.1	698.9	20.4750321		

(1، 2، 3) من عمل الباحثان

ثالثاً: الأهمية النسبية للصادرات النفطية في العراق بالنسبة لصادرات اوابك للمدة (1990-2010)

عند متابعة حركة الصادرات النفطية في العراق نلاحظ انخفاضا حادا في تلك الصادرات تحت تأثير حرب الخليج الأولى، إذ انخفضت تلك الكمية بما يعادل (2470.2-) الف برميل يومياً في عام 1981 عن عام 1979 وقد جاء الانخفاض في عام 1982 بسبب تعرض خط الأنابيب العراقي المار عبر طرابلس في تل عباس الواقع في قضاء عكار اللبناني الى انفجار، مما سبب ذلك انخفاضاً واضحاً في الصادرات (مجلة عالم النفط، ١٩٨٢: ١١). وبمحاولة أولى للعراق لإعادة طاقته التصديرية الى ما كانت عليه قبل الحرب أقدم العراق على منح عقود بناء خط أنابيب ليصدر النفط عبر الأراضي السعودية الى البحر الأحمر (مجلة عالم النفط، ١٩٨٧: ٢). وفي عام 1988 تم الاتفاق على وقف إطلاق النار للحرب العراقية الايرانية، مما ادى الى أقدام العراق على تبني موقف أكثر حزما، إذ اصر في حينها على البقاء خارج نظام الحصص او ان يعطى حصة مساوية لحصة ايران في التصدير (مجلة عالم النفط، ١٩٨٨: ١). ويبدو ان قرار وقف إطلاق النار كان قد فسح المجال إمام العراق وايران للدخول في مفاوضات كان العراق فيها يحاول الحصول على حصة مساوية لحصة ايران، إذ أعلن الجلبي وزير النفط العراقي وقتذاك عبر صحيفة الوطن الكويتية ان بلاده لن تخفض إنتاجها النفطي لأنها بحاجة الى عائدات التصدير من اجل إعادة بناء الاقتصاد بعد حرب استمرت ثمان سنوات (مجلة عالم النفط،١٩٨٨: ٨). وما أن حل عقد التسعينيات من القرن الماضي حتى جاء قرار الأمم المتحدة المرقم 116 في آب 1990 بفرض الحظر الاقتصادي على العراق لإيقاف الصادرات النفطية إذ أدى ذلك الحظر الى انخفاض تام في صادرات العراق مقتصرا الأمر على ما تمكن العراق في حينها من تصدير كميات ضئيلة جدا لاحظ جدول (4) إذ استمر الحال على ما هو عليه الى عام 1997 والتي تمكن العراق في حينها من استئناف التصدير

جدول (4)
المساهمة النسبية لصادرات النفط الخام في العراق بالنسبة لصادرات دول اوابك للمدة (1990-2010)
(إلف برميل / يومياً)

السنة	صادرات النفط الخام في العراق	صادرات النفط الخام في دول (اوابك)	نسبة مساهمة صادرات النفط العراقية بالنسبة لدول (اوابك)% (1)	متوسط صادرات النفط الخام في العراق خلال ٥ سنوات (2)	معدل النمو المركب لصادرات النفط الخام في العراق% (3)
1990	1596	10764	14.8272018	363	- 26.7
1991	39	11334	0.3440974		
1992	61	12053	0.5060981		
1993	59	12406	0.4755763		
1994	60	12111	0.4954174		
1995	64	12020	0.5324459	897	42.6
1996	88	11897	0.7396823		
1997	736	12521	5.8781248		
1998	1532	13968	10.9679267		
1999	2065	13043	15.8322472		
2000	2004	13920	14.3965517	1715.4	- 2.78
2001	1776	13335	13.3183352		
2002	1560	12842	12.1476406		
2003	1787	14336	12.4651228		
2004	1450.0	14857.8	9.7591837		
2005	1472.0	15855.0	9.2841375	1705.6	6.4
2006	1467.8	15939.0	9.2088588		
2007	1643.0	16101.3	10.204145		
2008	1855.2	16494.9	11.2471127		
2009	1905.6	14391.0	13.2416093		
2010	1890.0	14716.0	12.8431639		

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير الإحصائي السنوي، للسنوات (1997-2011)
العمود (1، 2، 3) من عمل الباحثان

ويظهر ذلك بصورة واضحة عن طريق الجدول (٤) والذي يبين نسبة صادرات العراق الى اوابك إذ يظهر عن طريق ذلك الجدول ان نسبة صادرات العراق الى اوابك بدأت بارتفاع وبصورة مستمرة نوعا ما بعد عام 1997 باستثناء عام 2003 بسبب ظروف الحرب إذ نلاحظ ان نسبة صادرات العراق الى اوابك عام 1996 كانت تشكل (0.739%) في حين عام 1997 شكلت (5.87%) و (10.96%) و (15.83%) و (14.39%) و (13.31%) و (12.14%) على التوالي حتى عام 2002 ثم انخفضت تلك النسبة لتصل الى (9.75%) عام 2004 ثم ما لبثت ان ارتفعت الى (11.24%) عام 2008 .

المبحث الثالث/ قياس وتحليل دالة إنتاج النفط الخام للمدة (1990-2010)

أولا: نتائج تقدير وتحليل دالة إنتاج النفط الخام وفق أنموذج التأخر الزمني (koyck)

يتناول هذا الجزء من الدراسة جانب التحليل القياسي الهادف الى معرفة اهم العوامل المؤثرة التي تؤثر في إنتاج النفط الخام وباستخدام أساليب الاقتصاد القياسي (econometrics) الذي يعد الأداة ألرئيسة لإعطاء النظرية ألاقتصادية جانبها التطبيقي الذي يساعد على اختبار فرضياتها الإحصائية والقياسية على النحو الذي يقربها إلى الواقع لتكون أكثر منطقيه. وتم الاعتماد في تقدير معالم الأنموذج على البيانات الإحصائية للمدة (1990-2010) وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، ولغرض الوصول إلى أفضل النتائج تم اعتماد عدة صيغ في التقدير منها الصيغة الخطية (Linear) ونصف اللوغاريتمية (semi-Logarithmic) والصيغة اللوغاريتمية (Double-Logarithmic). وقد تم الاعتماد في تقدير نتائج الأنموذج المقدرة على كل من برنامج (minitab-spss) وبالتالي تم اختيار الصيغة الدالية المناسبة للتعبير عن العلاقة المدروسة. وعرض أفضل النتائج وتحليلها لبيان مدى انسجامها مع منطق النظرية ألاقتصادية من ناحية، ومدى قدرتها على اجتياز اختبارات الدرجة الأولى والثانية من ناحية أخرى. وطبقاً لنموذج الإبطاء المستخدمة في الجانب التطبيقي الذي يمثل نموذج koyck.

تقدير دالة إنتاج النفط الخام..

لاختيار أفضل معادلة انحدار لتمثيل دالة الإنتاج تم تشخيص العوامل المستقلة التي تؤثر على المتغير التابع وتم توصيف الدالة على النحو التالي :

$$Y= f (m,y_{t-1})$$

حيث إن :

Y = إنتاج النفط الخام للسنة الحالية (متغير تابع)

m = صادرات النفط الخام
Y_{t-1} = إنتاج النفط الخام لسنة سابقة } **(متغيرات مستقلة)**

وباستخدام أسلوب الانحدار توصلنا إلى أفضل معادلة انحدار والتي تمثل دالة إنتاج النفط الخام وكانت نتائج النموذج كما يلي :

$$Ln\ y = 2.42 + 0.441\ Ln\ m + 0.158\ Ln\ y_{t-1}$$

(t) (8.41) (9.00) (1.33)

R^2= 90.3% R^{-2} =89.1% F= 70.1 D.W= 1.97

تشير نتائج التقدير المثبتة أعلاه إلى اتفاق معلمات الأنموذج المقدر مع منطق النظرية الاقتصادية ومعنوية اختباراته الإحصائية والقياسية حيث يفسر الأنموذج (90.3%) من التغيرات الحاصلة في دالة إنتاج النفط الخام وان (9.7%) من التغيرات تعزى إلى عوامل أخرى لم تدخل في الأنموذج ، كما يظهر اختبار(t) معنوية المعالم المقدرة عند مستوى دلالة(1%) و(5%)، وهذا يعني رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة دالية سببية بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة، وتشير قيمة (F) المحتسبة إلى المعنوية الإجمالية للأنموذج عند مستوى دلالة (1%)، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة. وفي ضوء نتائج التقدير يلاحظ خلو الأنموذج المقدر من المشكلات القياسية حيث يؤكد اختبار(D.W) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Auto-correlation) بين القيم المتعاقبة للمتغير العشوائي عند مستوى معنوية (5%). كما يلاحظ إن مرونة انتاج النفط الخام نسبة لصادرات النفط (m) بلغت(0.441) يمكن تفسير ذلك بان تغير الصادرات النفط بنسبة (100%) يؤدي إلى تغير إنتاج النفط الخام بنسبة (44.1%).

وتشير مصفوفة الارتباطات الجزئية البسيطة بين المتغيرات المستقلة إلى خلو الأنموذج من مشكلة التعدد الخطي (Multicolinearity-problem) وفقاً لإختبار (Klein) (كاظم،٢٠٠٢: ١٨٦) إذ قيمة(R^2) هي اكبر من قيمة مربع معامل الارتباط الجزئي بين المتغيرات المستقلة..

$R^2>(0.68)^2$

واستكمالاً لما ورد أعلاه يمكن الاستعانة بنتائج النموذج المقدر لحساب مؤشرات التأخر الزمني الآتية:

١ -الأثر القريب المدى (SR) : $SR = b_o = 0.441$

يبين الاثر القريب المدى بان زيادة صادرات النفط الخام بنسبة (100%) ستؤدي الى زيادة انتاج النفط الخام بمقدار (44.1%) خلال السنة نفسها.

٢ -الأثر البعيد المدى (LR):

$$LR = \frac{bo}{(1-\lambda)}$$

$$= \frac{0.441}{1-0.158} = ٠,524$$

يشير التأثير البعيد المدى الى مجموع التأثيرات بدلالة مرونة التأخر الزمني (0.158) اي بعد انتهاء فاعلية الأثر القريب المدى (SR) فان اثر المضاعف سيكون بمقدار (52.4%)

٣ -وسيط فترة التأخر (ML) : $ML = \frac{Log(0.5)}{Log\lambda} = 0.375$

اي يعادل وسيط التأخر (4.5) شهراً

٤ -متوسط فترة التأخير (AL): $AL = \frac{\lambda}{(1-\lambda)} = 0.188$

٥ -تباين فترة التأخير (VL) : $AL = \frac{\lambda}{(1-\lambda)^2} = 0.22$

٦ -إما أوزان المتغيرات المتأخرة الزمنية فيمكن احتسابها من معامل (Y_{T-1}) بموجب الصيغة الآتية

$Wi = (1-\lambda)\,\lambda^i$

$Wo = (1- 0.158)\,(0.158)^0 = 0.842$

$W1 = (1- 0.158)\,(0.158)^1 = 0.1330$

$W2 = (1- 0.158)\,(0.158)^2 = 0.0210$

$W3 = (1- 0.158)\,(0.158)^3 = 0.00332$

$W4 = (1- 0.158)\,(0.158)^4 = 0.000524$

٧ -يمكن حساب معامل التقاطع المعدل (ă) بموجب الصيغة الاتية :

$\check{a} = (a*)/(1-\lambda)$=2.87

واستناداً إلى ما تقدم يمكن إعادة كتابة نموذج كويك في إنتاج النفط الخام على النحو التالي:

$$Y= 2.87+ 0.1330\ y_{t-1} + 0.0210\ y_{t-2} + 0.00332\ y_{t-3} + 0.000524\ y_{t-4}$$

من ذلك يمكن القول ان الجانب الكمي لموضوع إنتاج النفط الخام يتطلب تحليلاً أعمق وأوسع من خلال معرفة الطلب المستقبلي المتوقع على المشتقات النفطية الأساسية لذلك ارتأى الباحثان تقدير الإنتاج المستقبلي المتوقع على النفط الخام في العراق للمدة (2011-2020)

ثانياً: الاستشراف المستقبلي لإنتاج النفط الخام في العراق للمدة (2011-2020)

تعد التنبؤات حجر الأساس في اتخاذ القرار أو رسم السياسات المستقبلية في المجالات كافه، إذ انها تعمل على تقدير وتوقع أكثر الاحتمالات موضوعيه لمسار الظاهرة في المستقبل وبيان الاتجاهات الرئيسة لتطورها ومعدلات نموها والتغيرات المصاحبة لها قبل اتخاذ أي قرار بشأنها (عزيز والبياتي، ١٩٨٥: ٨٧) . لذا فالتنبؤ يعد أساساً للتخطيط ومفتاحا يمكن الانطلاق منه للبت بمتطلبات المستقبل وبعبارة أخرى فان التنبؤ يعد وسيلة وليس غاية لتحقيق عملية التخطيط على الوجه الأكمل. والتي تتضمن استعمال التنبؤ والاستفادة منه لتوجيه الظروف المتاحة والإمكانات وفقا للأهداف المراد بلوغها وفي ضوء الإمكانات المتاحة (داود، ١٩٨١: ٨٨).

وبشكل عام يمكن تقسيم أساليب التنبؤ إلى نوعين رئيسين هما .

- أساليب التنبؤ النوعية وتعتمد على البيانات السابقة فضلا على اعتمادها على الخبرة في الحصول على التنبؤ.
- أساليب التنبؤ الكمي وتعتمد على الأسلوب الرياضي في التنبؤ وقد تم الاعتماد عليها في التنبؤ بمقدار الطلب على المشتقات النفطية الأساسية، وقد تم اختيار أفضل النماذج المقدرة لاستعمالها في التنبؤ وعن طريق هذه النماذج المختارة تم إجراء إسقاطات الإنتاج على أساس خط الاتجاه العام للمتغيرات المستقلة التي يتضمنها الأنموذج وذلك بتعويض قيمة متغير الزمن (t) والتي تشير إلى رقم تسلسل المناظر للسنة المراد التنبؤ بها في معادلة خط الاتجاه العام (عواد،١٩٩٨: ٢٠٣). ومن ثم ضرب القيم ألتخمينيه للمتغيرات المستقلة للسنوات المراد التنبؤ فيها (2011-2020) في معاملاتها وفق الأنموذج. ومن ثم إضافتها لقيمة الحد الثابت للحصول على القيمة ألتنبؤية.

التنبؤ بإنتاج النفط الخام في العراق.

استنادا"إلى بيانات السلسلة الزمنية لتطور إنتاج النفط الخام في العراق للمدة (1990-2010) تم تقدير المعادلة الأتية.

دالة إنتاج النفط الخام Y = 806 + 80.2 (t)

.....

حيث تمثل المعادلة المقدرة معادلة الاتجاه العام لإنتاج النفط الخام للمدة (1990-2010) إذ تشير (Y) إلى إنتاج النفط الخام و(T) الزمن أما (806) الحد الثابت. والجدول يوضح الانتاج المتوقع* للنفط الخام في العراق للمدة (2011-2020)

جدول (5)
الإنتاج المتوقع للنفط الخام في العراق للمدة (2011-2020)
(1000 برميل/ يوم)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإنتاج المتوقع للنفط الخام	2570.4	2650.6	2730.8	2811	2891.2	2971.4	3051.6	3131.8	3212	3212

حق العراق في تعويض ما فاته من الإنتاج :

يوحي منطق الأمور- تحت إي نظام - إن العراق سوف يسعى لتوسيع طاقته الإنتاجية للنفط إلى أقصى ما تتحمله احتياطياته، وذلك لكي يتمكن من سداد ديونه الباهظة وتمويل متطلبات الأعمار ولكن منطق الأمور يفترض أيضاً إن السلطة النفطية الجديدة سوف تكون سلطة عاقلة رشيدة لا تبدد الثروة النفطية بإجهاد الحقول فوق ما تطلبه معدلات الإنتاج الرشيد، وينبثق عن تلك التوقعات السؤال الذي يدور في أذهان الجميع في الوقت الحاضر، وهو: هل سيتصادم العراق في تلك الحالة مع أوبك وينتهي الأمر بخروجه من عضويتها، وربما تفتيت المنظمة من أساسها ؟

ولكي نجيب على هذا السؤال ينبغي أولا مراجعة مبدأ المساندة المتبادلة بين الأعضاء الذي أقيمت المنظمة على أساسه وتم التعبير عنه في مواضع عديدة منها على سبيل المثال:

---

* يمكن تحديد القيمة المتوقعة للمتغير المستقل للمدة الزمنية المقبلة من خلال تقدير العلاقة بين المتغير المستقل والزمن (T)، وللمزيد من التفاصيل راجع د. علاء حسن عواد،القياس الاقتصادي،مصدر سابق ،ص206.

I. ما نص عليه نظامها الأساسي كهدف للمنظمة وهو " تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء وتحديد أفضل الوسائل لحماية مصالحها منفردين ومجتمعين " وفي تفسير ذلك النص ينبغي إن تؤخذ في الاعتبار انه مقابل تنازل العضو عن جانب من سيادته الوطنية على مقدرات ثروته النفطية بقبول تنفيذ قرارات أوبك الجماعية، فانه يتمتع بقدر من الحماية الجماعية لمصالحه الفردية مما يؤكد مبدأ المساندة المتبادلة.

II. يوجد في تاريخ أوبك تطبيقات عديدة لمبدأ المساندة المتبادلة وكان أخرها موقف المنظمة الجماعي من الأزمة التي حلت بإنتاج فنزويلا في مستهل ٢٠٠٣ نتيجة للإضراب الذي طال قطاع النفط الفنزويلي. فقد قررت المنظمة في اجتماع المؤتمر الوزاري المنعقد يوم 12 ديسمبر 2002 مساندة فنزويلا حكومة وشعبا بما في ذلك استعداد المنظمة لتزويد الشركة الوطنية PDVSA عند الضرورة بإمدادات مؤقتة من الهيدروكربونات اللازمة لسد حاجة السوق المحلية وحاجة عملائها في السوق العالمية. ومع إن القرار لم يتناول كل أوجه المساندة ولكن منطق القرار يمكن ان يفسر على أوجه عديدة من بينها – اذا طلبت فنزويلا – ان يسمح لها عندما تستعيد قدرتها الإنتاجية بتجاوز حصتها المقررة لتعويض كل او جانب مما فاتها إثناء فترة التوقف عن الإنتاج

III. كان الخلاف قد استحكم داخل أوبك خلال عقد الثمانينات عندما طالب العراق بمساواة حصته الإنتاجية بحصة إيران التي اعترضت على مبدأ المساواة. ومع ذلك سمحت المنظمة للعراق بتجاوز حصته المقررة دون إن يؤدي ذلك الى خروجه من عضويتها، وقد حسم الخلاف بموافقة جميع الأعضاء على مساواة الحصتين بعد ان توقفت الحرب بين البلدين في اغسطس 1998.

IV. وكانت للمنظمة اجتماع في 29 اغسطس 1990 ، عقب الغزو العراقي للكويت وتوقف إنتاج الدولتين، حيث تقرر خلاله رفع الإنتاج بما يساير احتياجات العالم ويضمن استمرار تدفق النفط بانتظام، أذ اقتضى وقف العمل بالحصص التي تقررت في اجتماع يوليو ١٩٩٠، ولكن المنظمة توقعت أيضاً ان يعود إنتاج الدولتين الى التدفق في المستقبل فأقرت مبدأ إعادة توزيع الحصص بما يفسح المجال لإنتاج الدولتين عند العودة.

ففي إطار المفهوم الموسع لهذا المبدأ – وهو ما لا يصطدم بالنظام الأساس للمنظمة يستطيع العراق ان يعوض كل او جزء مما فاته ولم يستطيع إنتاجه من حصته لأسباب لا دخل للشعب العراقي فيها وأهمها الحصار الذي فرضته الأمم المتحدة بضغط الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها، وذلك على امتداد فترة زمنية تعادل الفترة التي انكمش فيها إنتاج العراق دون حصته المقرر وبشروط (عبد الله، ٢٠٠٤: ١٣٦) :

١ - قدرة وسرعة العراق في تنفيذ مشروعات إصلاح وتوسيع طاقته الإنتاجية النفطية.
٢ - مدى إمكانية خفض الحصص المقررة لباقي أعضاء اوبك خلال الفترة الممتدة (خفض محدود في البداية يتزايد مع توسع العراق تدريجيا في تنمية قدرته الإنتاجية)
٣ - مدى قدرة السوق العالمية للنفط على استيعاب سقف الإنتاج المجمع في ضوء الحصص المعدلة دون الإخلال بهيكل الأسعار الذي التزمت أوبك بتحقيقه.

الاستنتاجات..

١ - يعد النفط مصدراً مهما من مصادر العائدات النفطية والمالية وتمارس دفوعاتهُ تأثيراً بالغ الأهمية على الأوضاع الاقتصادية في العراق.
٢ - يمتلك وبحسب التقديرات (143) مليار برميل من النفط كاحتياطي وهناك احتمال وجود كميات أخرى غير مكتشفة. كما إن كلفة الإنتاج هي من بين الأوطأ في العالم.
٣ - ارتفاع معدل إنتاج النفط الخام ليشكل ما نسبته (10.26%) من إنتاج اوابك وبمتوسط أنتاج (2116.5) وبمعدل نمو سنوي مركب (5.37) للمدة (2005-2010)
٤ - رغم انخفاض الأهمية النسبية للعراق من حيث حجم الإنتاج الفعلي. إلا إن أهميته النسبية تزداد من حجم الاحتياطيات من النفط الخام. والتي تقدر احتياطياتها حتى عام 2008 ما مقداره (115) مليار برميل وهو ما يعادل (17.46%) من إجمالي الاحتياطي اوابك من النفط الخام والبالغ حوالي (658.6) مليار برميل
٥ - ان نسبة صادرات العراق الى اوابك عام 1996 كانت تشكل (0.739%) في حين عام 1997 شكلت (5.87%) و (10.96%) و (15.83%) و (14.39%) و (13.31%) و (12.14%) على التوالي حتى عام 2002 ثم انخفضت تلك النسبة لتصل الى (9.75%) عام 2004 ثم ما لبثت ان ارتفعت (11.24%) عام ٢٠٠٨.

٦ - تبين من نتائج التقدير بان إنتاج النفط الخام يتحدد بالصادرات من النفط للسنة الحالية وإنتاج النفط للسنة السابقة محققاً اعلى معامل تحديد(R^2) بحيث بلغ (90.3%)، فضلاً عن اتفاق إشارات معالم النموذج المقدر مع منطق النظرية الاقتصادية وإمكانية قبولها من الناحية الإحصائية والقياسية.

٧ - بالرغم من كون النفط كمصدر طاقة نافذ ومعرض للنضوب ولكن الملاحظ ان العراق يعتمد على عوائد تصدير النفط في تمويل عملية التنمية الاقتصادية دون إن تلجأ إلى تطوير وخلق قاعدة صناعية تهدف إلى تصنيع النفط الخام من خلال تصفيته وبيعه كمنتجات ومواد صناعية وبذلك يمكن رفع القيم المضافة للنفط من ناحية والحفاظ عليه من النضوب المبكر من ناحية أخرى.

٨ - أظهرت نتائج التقدير إن توقعات إنتاج النفط الخام في العراق سيزداد خلال المدة (2011-2020) وبمعدل نمو سنوي مركب مقداره (80.2%).

التوصيات :

١ - الاهتمام بفكرة القطاع القائد في النمو الاقتصادي لما يوفره قطاع النفط من اثار طافحة بالنسبة لنمو قطاعات الاقتصاد العراقي ولأجل تحفيز تلك الصادرات لتؤدي دورها الفاعل كماكنة للنمو لابد من استغلال الفرص الاستثمارية المتولدة عن طريق نمو صادرات النفط مع تذليل المعوقات كافة التي تعيق نمو القطاع النفطي لإعطاء الاقتصاد قوة دافعة وذلك لعدم تمكن العراق من دفع كافة القطاعات نحو النمو.

٢ - إن من مصلحة العراق كدولة متخصصة في إنتاج النفط الخام إن تقوم بمعالجة النفط وتحويله إلى مشتقات نفطية. وليست هناك أية حجة مقبولة سياسيا أو اقتصاديا لرفض هذا التطلع المشروع لدى العراق. ومن غير المقبول اقتصادياً إن يصدر النفط كمادة ثمينة في حالته الخام دون معالجته صناعيا

٣ - بالإمكان التوجه نحو اغتنام الفرصة الاستثمارية من خلال عقود التراخيص مع الشركات الراغبة في الاستثمار في مجال إنتاج النفط الخام، أذ انها تمثل مصدر وقناة لنقل التكنولوجيا المتطورة والتي تتفاعل وتؤثر على تطوير قوى الإنتاج الوطنية وتزيد من كفاءة الإنتاج، والعمل على توجيهها بالشكل الذي يحفز الاستثمار المحلي من خلال تنفيذ برامج واسعة بهدف تصدير النفط الخام لزيادة عائداتها المالية وتحسين ربحيتها.

٤ - توجيه الاهتمام الكافي بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للتوقعات المستقبلية لإنتاج النفط الخام في بناء الخطط المستقبلية.

٥ - يعد قانون النفط والغاز، أحدى اهم القوانين الاستراتيجية والذي يضمن اسلوب وكيفية التعامل مع هذه الثروة الوطنية لذا يجب الاسراع في اصداره بشرط ان يحقق معدلات انتاج تكون دالة للاستثمار الوطني والتطور للقطاعات الاقتصادية الاخرى.

المصادر:

١ - أموري هادي كاظم، باسم شليبة مسلم، القياس الاقتصادي المتقدم، المكتبة الوطنية، بغداد، مكتبة دنيا الأمل، ٢٠٠٢
٢ - حسين عبد الله، تصورات حول واقع ومستقبل الاقتصاد العراقي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٤.
٣ -د. عبد علي كاظم المعموري، د. مالك متعب الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١١.
٤ - سلام ابراهيم عطوف كبة، النفط والطاقة الكهربائية في العراق، الحوار المتمدن، العدد ١٠٣٣ في ٢٠٠٤/١١/٣٠ .
٥ - صبري عبد الرزاق، سوق النفط الدولية ومنظمة الاوابك، سلسله الثقافة النفطية، وزارة النفط، جمهورية العراق، ١٩٨٨.
٦ -هاشم علوان السامرائي، العوامل المحدد لسعر النفط الخام في السوق الدولية، بيت الحكمة، الدراسات الاقتصادية، عدد٢، السنة الاولى ١٩٩٩، ص٦.
٧ - عصام الجلبي، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق، برنامج لمستقبل العراق بعد انهاء الاحتلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الاول، اكتوبر ،٢٠٠٥.
٨ -علاء الدين حسن عواد، القياس الاقتصادي، الطبعة الأولى، مطبعة دار الشرق، قطر، الدوحة،١٩٩٨
٩ - غالب يوسف داود، مكانة ووظيفة التنبؤ في عملية الإدارة المخططة في المجتمع الاشتراكي، مجلة الاقتصاد العربي، العدد (٤) كانون الأول ١٩٨١
١٠ - فلاح خلف الربيعي ، قطاع النفط في العراق بين الواقع المؤلم والافاق المستقبلية ، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات . www.siironline.org ، واشنطن.
١١ - فؤاد قاسم الامير، الجديد في القضية النفطية العراقية، دار الغد، بغداد، ٢٠١٢.
١٢ - كمال البصري، صناعة النفط العراقية : والحاجة الى تشريع خاص، مجلة الاصلاح الاقتصادي العدد الرابع ،٢٠٠٧،
١٣ - مجلة عالم النفط ، المجلد الحادي والعشرون ، العدد ٣ ، ١٩٨٨
١٤ - مجلة عالم النفط، المجلد الحادي والعشرون ، العدد٥، ١٩٨٨
١٥ - مجلة عالم النفط ، المجلد الرابع عشر ، العدد ٢٣ ، ١٩٨٢
١٦ - مجلة عالم النفط ، المجلد العشرون ، العدد ١٢ ، ١٩٨٧
١٧ - مجلة عالم النفط ، دار الترجمة والنشر لشؤون البترول ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥
١٨ - محمد ابراهيم الرميثي . www.siiroline.org .
١٩- Sheemapress.com/new
٢٠ - محمد ازهر السماك ، اقتصاديات النفط ، ط ١، مطبعة دار الكتب والوثائق ، الموصل ، ١٩٨١
٢١ - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي، للسنوات (1997-2011)
٢٢ - هيثم عبد الله سلمان ، احمد صدام عبد الصاحب، دور دول اوابك الخليجية في سوق النفط العالمية وإمكاناتها مع إشارة الى العراق، مركز العراق للدراسات، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧

٢٣ - وليد عزيز، طاهر ألبياتي، التنبؤات الاقتصادية ودورها في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي، مجلة الوحدة الاقتصادية ، العدد(أ)،عمان،١٩٨٥

٢٤ - وليد نويهض ، موقع الاقتصاد العربي في عصر التكتلات الاقليمية ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ط١، ١٩٩٥.

٢٥- Slon,Harold S .and Zurcher Arnold j , Dictionary of Economics , Barnes and Noble Inc , New York ,1961.

٢٦- solow,Rohert M ,the Economics of Resources of Economics, American Economic Review(AER) , May ,1974 .